

Distr.: General
25 November 2015
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٧٥٦٧، المعقودة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي في ما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”صون السلام والأمن الدوليين“:

”يشير مجلس الأمن إلى مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ويعيد تأكيد مسؤوليته الرئيسية بموجب الميثاق عن صون السلم والأمن الدوليين.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد المبادئ الأساسية لحفظ السلام، وهي: موافقة الأطراف، والحياد، وعدم استعمال القوة، إلا في حالة الدفاع عن النفس والدفاع عن الولاية؛ ويسلِّم مجلس الأمن بأن ولاية كل عملية من عمليات حفظ السلام تحدَّد وفقاً لاحتياجات البلد المعني وحالته. ويشدد مجلس الأمن في هذا الصدد على أن المبادئ الأساسية تتوافق مع الولايات التي يأذن بها من أجل التصدي للتحديات الجديدة التي تواجهها عمليات حفظ السلام، من قبيل حماية القوة وسلامتها وأمنها، وحماية المدنيين، والتهديدات غير المتناظرة، وعلى أن مجلس الأمن يتوقع التنفيذ الكامل للولايات التي يأذن بها.

”ويرحب مجلس الأمن بالجهود التي يبذلها الأمين العام للدفع قدماً بمسألة الإصلاح، كما يرحب بمبادرة الأمين العام التي يدعو في إطارها إلى إجراء استعراض شامل لعمليات الأمم المتحدة للسلام في إطار السعي إلى النظر في التدابير الكفيلة بمواصلة تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة وقدراتها وفعاليتها وخضوعها للمساءلة وكفاءتها، بما يشمل عمليات السلام التابعة لها، ويرحب في هذا الصدد بتعيين الأمين العام الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام وبالمشاورات الهامة



251115 251115 15-20830 (A)



الواسعة النطاق التي يجريها الفريق مع طائفة متنوعة من الفئات والجهات صاحبة المصلحة.

”ويحيط مجلس الأمن علماً بتوصيات الأمين العام الواردة في تقريره المعنون ’مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام: تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام‘ (S/2015/682)، وبالتوصيات الواردة في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (S/2015/446)، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بالشراكة الاستراتيجية مع الاتحاد الأفريقي. ويشيد مجلس الأمن بالتزام الأمين العام بمواصلة اتخاذ الخطوات اللازمة، بما في ذلك داخل الأمانة العامة وبالتشاور مع الدول الأعضاء والدول المضيفة والبلدان المساهِمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة ومجلس الأمن، من أجل تحسين عمليات الأمم المتحدة للسلام.

”ويشير مجلس الأمن إلى أن تقرير الأمين العام (S/2015/682) يحدد عدداً من المجالات التي يمكن لمجلس الأمن أن يضطلع فيها بدور رئيسي في سبيل تعزيز عمليات الأمم المتحدة للسلام، ويعرب عن عزمه مواصلة النظر في التوصيات ذات الصلة من تقرير الأمين العام. وفي هذا الصدد، يرحب المجلس بالمبادرة التي قدمها الأمين العام بشأن تقديم إحاطة إلى المجلس في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ بشأن التوصيات المراد مواصلة النظر فيها من جانب مجلس الأمن والهياكل الحكومية الدولية الأخرى. ويشدد مجلس الأمن على الأهمية الحاسمة التي تكتسيها زيادة مساءلة عمليات الأمم المتحدة للسلام وشفافيتها وأدائها.

”ويشدد مجلس الأمن على التأثير الكبير الذي يمكن أن تحدِثه بياناته وإجراءاته في حالات النزاع المسلح أو في سبيل دعم عمليات السلام. ويشير مجلس الأمن إلى القرار ٢١٧١ (٢٠١٤) ويكرر الإعراب عن التزامه باتخاذ إجراءات مبكرة وفعالة لمنع نشوب النزاعات المسلحة والقيام تحقيقاً لذلك الهدف باستعمال جميع السبل الملائمة الموجودة تحت تصرفه، وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

”ويرحب مجلس الأمن بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية في المسائل المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين، وتمشياً مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، ويؤكد من جديد التزامه بهذا التعاون الذي يمكن أن يؤدي إلى تحسين الأمن الجماعي. ويلاحظ مجلس الأمن الشراكة الاستراتيجية القائمة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ويتطلع في هذا الصدد إلى النتائج التي سيُسفر عنها استعراض الأمين العام وتقييمه لمختلف الآليات المتاحة حالياً

لدعم عمليات السلام التي يأذن فيها مجلس الأمن ويضطلع بها الاتحاد الأفريقي. ويشدد مجلس الأمن على ضرورة تأمين المزيد من الموارد المالية من داخل القارة الأفريقية، دون المساس بالدعم المقدم من الأمم المتحدة وشركاء آخرين. ويشجع مجلس الأمن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المشاركة في عمليات السلام على أن تواصل إطلاع مجلس الأمن على المستجدات في هذا الشأن، عند الاقتضاء. ويشجع مجلس الأمن الأمين العام على أن يسعى، حسب الاقتضاء، إلى أن تشارك الأمم المتحدة في المراحل الأولى من عمليات السلام وأن يواصل إطلاع مجلس الأمن على معالم مشاركة الأمم المتحدة في عمليات السلام هذه.

”ويذكِّر مجلس الأمن بعزمه الارتقاء بمستوى إلمامه بالحالة ومستوى الإشراف الاستراتيجي على عمليات حفظ السلام إدراكاً منه للدور الهام الذي تؤديه عمليات حفظ السلام من أجل حماية المدنيين. ويؤكد مجلس الأمن من جديد دعمه للجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل استعراض عمليات حفظ السلام وتوفير تخطيط ودعم معززيْن لها، ويجدد تشجيعه على تعميق هذه الجهود، بالتعاون مع البلدان المساهِمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين. ويرحب مجلس الأمن بالتزام الأمين العام بأن يبقيه على علم، على أساس منتظم، بحالات تصاعد الخطر على المدنيين في البلدان التي تنشر فيها بعثات سلام تابعة للأمم المتحدة، وأوجه العجز الخطيرة في قدرة البعثات على الوفاء بالولايات المنوطة بها، وأي حادثة تدل على تقصير البعثة أو الأفراد النظاميين أو الوحدة النظامية في العمل لتنفيذ الولايات المكلفين بها، بما في ذلك لحماية المدنيين، مع مراعاة أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين.

”وسيواصل مجلس الأمن تحديد الأولويات بشكل أفضل عند تقييم عمليات الأمم المتحدة للسلام وتكليفها بمهامها واستعراض عملها من أجل تعزيز فعالية تلك العمليات، بما في ذلك عن طريق التشاور مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين. ويشجع مجلس الأمن الأمين العام على أن يعزِّز اتصالاته وتقاريره المقدَّمة إلى المجلس بالتأكيد على التخطيط والدعم المعزَّزيْن، بما في ذلك في ما يتعلق بالسلامة والأمن، لكي يتيسَّر للمجلس تحديد تلك الأولويات. وسينظر مجلس الأمن في مسألة الولايات المرحلية والتدريجية، عند الاقتضاء، عند تقييم عمليات السلام

التي تضطلع بها الأمم المتحدة حالياً أو عند إنشاء عمليات سلام جديدة للأمم المتحدة.

”ويؤكد مجلس الأمن أن تحلي جميع الأفراد المنتشرين في إطار عمليات الأمم المتحدة للسلام بحسن السلوك وإلزامَهم بالانضباط أمران يكتسيان أهمية حاسمة في فعالية هذه العمليات. ويؤكد مجلس الأمن على وجه الخصوص أن الاستغلال والاعتداء الجنسيين من جانب حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة أمرٌ غير مقبول ويؤكد دعمه لسياسة الأمم المتحدة المتمثلة في عدم التسامح إطلاقاً إزاء جميع أشكال الاستغلال والاعتداء الجنسيين. ويرحب مجلس الأمن بمقترحات الأمين العام الرامية إلى تعزيز جهود المنظمة في مجال منع جميع أشكال سوء السلوك وإنفاذه واتخاذ التدابير التصحيحية المناسبة بشأنه، ويكرر طلبه إلى الأمين العام أن يدرج فرعاً بشأن السلوك والانضباط، بما في ذلك التقيد، حسب الاقتضاء، بسياسته التي تقضي بعدم التسامح إطلاقاً بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين، في جميع التقارير المواضيعية والتقارير المتعلقة بحالات قطرية محددة التي يقدمها إلى مجلس الأمن. ويعيد مجلس الأمن التأكيد على أن البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة تتحمل المسؤولية الأساسية عن التحقيق في الادعاءات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين المبلَّغ عنها ضد أفرادها النظاميين، ويهيب المجلس بها أن تكفل التحقيق في ادعاءات سوء السلوك على وجه السرعة وإنفاذ المساءلة الجنائية وإبلاغ الأمم المتحدة في الوقت المناسب بحالة جميع التحقيقات وبالنتائج التي تُسفر عنها. ويطلب مجلس الأمن إلى الأمانة العامة أن تبقي البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد الشرطة على علم تام بالادعاءات التي تقدم ضد حفظة السلام بمجرد تقديمها ويؤكد ضرورة الإبلاغ الكامل والمناسب ضمن منظومة الأمم المتحدة. ويشجع مجلس الأمن أيضاً الأمين العام على مواصلة جهوده الرامية إلى كفالة أن تكون آليات تسجيل الشكاوى بصورة سرية متاحة ومعروفة على نطاق واسع للضحايا وأن تقدم معلومات للضحايا بشأن شكاواهم.

”ويذكِّر مجلس الأمن بالاستعراض الرفيع المستوى الذي أجراه للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وبالتزاماته من خلال القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، ويلاحظ تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام (S/2015/490)، ويشجع الاتساق وأوجه التآزر والتكامل في ما بين الاستعراضات الجارية لهيكل الأمم المتحدة للسلام والأمن، ويكرر التأكيد على أهمية التعاون

في ما بين جميع أجهزة الأمم المتحدة المعنية لمواصلة النظر في هذه الاستعراضات، حسب الاقتضاء، ووفقاً للإجراءات المتبعة وفي حدود اختصاص كل منها.

”ويشجع مجلس الأمن الأمين العام على المضي قدماً، تحت سلطته، في تنفيذ الخطوات التي شرع في اتخاذها من أجل الإسهام في تحسين عمليات الأمم المتحدة للسلام، في مجالات من قبيل تعزيز التحليل والتخطيط، وتحسين التقارير المقدَّمة إلى المجلس، وتمتين الشراكات وسبل التعاون مع المنظمات الإقليمية، والتشكيل الاستراتيجي للقوات، وتحسين القيادة والمساءلة، والتدابير الرامية إلى الحد من حوادث الاستغلال والاعتداء الجنسيين، والتدابير الرامية إلى تحسين الشراكة الاستراتيجية مع الاتحاد الأفريقي. ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يُطلعه على ما يجدّ من معلومات عن التقدم المحرز في هذه المجالات.“